/ سُورَة الشمْس

١٦ /٢٢٦

قَال شَيْخ الإسْلام أحمد بن تيمية ـ قدس الله روحه :

فَصْـــل

فى قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا . وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا . وَالنَّهَارِ إِذَا جَلاَّهَا . وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ [الشمس: ١ ـ ٤]. وضمير التأنيث فى ﴿ جَلاَّهَا ﴾ و﴿ يَغْشَاهَا ﴾ ، لم يتقدم ما يعود عليه إلا الشمس، فيقتضى أن النهار يجلى الشمس، وأن الليل يغشاها، و«التجلية»: الكشف والإظهار، و«الغشيان»: التغطية واللبس. ومعلوم أن الليل والنهار ظرفا الزمان، والفعل إذا أضيف إلى الزمان فقيل: هذا الزمان أو هذا اليوم يبرد، أو يبرد أو ينبت الأرض، ونحو ذلك، فالمقصود أن ذلك يكون فيه، كما يوصف الزمان بأنه عصيب، وشديد، ونحس، وبارد، وحار، وطيب، ومكروه. والمراد وصف ما فيه. فكون الشىء فاعلاً وموصوفًا هو بحسب ما يليق به، كل شىء بحسبه.

/ فالنهار يجلى الشمس، والليل يغشاها، وإن كان ظهور الشمس هو سبب النهار، ومغيبها سبب الليل. وقد ذكر ذلك بقوله: ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾، فأضاف الضحى إليها. والضحى يعم النهار كله، كما قال: ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا . رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا . وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧ـ ٢٩]. وقال: ﴿ وَالضُّحَىٰ. وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ١، ٢].

١٦ /٢٢٧

وقوله: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا . وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا . وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [الشمس: ٥ ـ ٨].

فقد قيل: إن «ما» مصدرية، والتقدير: والسماء وبناء الله إياها، والأرض وطحو الله إياها، ونفس وتسوية الله إياها. لابد من ذكر الفاعل فى الجملة، لا يصلح أن يقدر المصدر ـ هنا ـ مضافًا إلى الفعل فقط، فيقال: «وبنائها»؛ لأن الفاعل مذكور فى الجملة فى قوله: ﴿وَمَا بَنَاهَا ﴾، ﴿ وَمَا طَحَاهَا﴾ فإن الفعل لابد له من فاعل فى الجملة، ومفعول ـ أيضًا. فلابد أن يكون فى التقدير الفاعل والمفعول. لكن إذا كانت مصدرية، كانت «ما» حرفًا ليس فيها

ضمير، فيكون ضمير الفاعل فى «بناها» عائدًا على غير مذكور، بل إلى معلوم، والتقدير: والسماء وما بناها الله، وهذا خلاف الأصل، وخلاف الظاهر.

١٦/ ٢٢٨ / والقول الثانى: أنها موصولة، والتقدير: الذى بناها، والذى طحاها، و«ما»، فيها عموم وإجمال، يصلح لما لا يعلم، ولصفات من يعلم كقوله تعالى: ﴿ **لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ** ﴾ [الكافرون: ٢، ٣]، وقوله: ﴿ **فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ** ﴾ [النساء: ٣].

وهذا المعنى يجىء فى قوله: ﴿ **وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَىٰ** ﴾ [الليل: ٣].

وهذا المعنى كما أنه ظاهر الكلام وأصله هو أكمل فى المعنى ـ أيضًا. فإن القَسَمَ بالفاعل، يتضمن الإقسام بفعله، بخلاف الإقسام بمجرد الفعل.

وأيضًا، فالأقسام التى فى القرآن ـ عامتها ـ بالذوات الفاعلة وغير الفاعلة. يقسم بنفس الفعل، كقوله: ﴿ **وَالصَّافَّاتِ صَفًّا . فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا . فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا** ﴾ [الصافات: ١ ـ ٣]، وكقوله: ﴿ **وَالنَّازِعَاتِ** ﴾ [النازعات: ١]، ﴿ **وَالْمُرْسَلاتِ** ﴾ [المرسلات: ١]، ونحو ذلك.

وهو - سبحانه - تارة يقسم بنفس المخلوقات، وتارة بربها وخالقها، كقوله: ﴿ **فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ** ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وكقوله: ﴿ **وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَىٰ**﴾ [الليل: ٣]، وتارة يقسم بها وبربها.

وفى هذه السورة أقسم بمخلوق وبفعله، وأقسم بمخلوق دون فعله، فأقسم بفاعله.

١٦/ ٢٢٩ / فإنه قال: ﴿ **وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا . وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا . وَالنَّهَارِ إِذَا جَلاَّهَا . وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا**﴾ [الشمس: ١ ـ ٤]، فأقسم بالشمس والقمر والليل والنهار، وآثارها وأفعالها، كما فرق بينهما فى قوله: ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**﴾ [فصلت: ٣٧]، وقال: ﴿**كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، فإنه بأفعال هذه الأمور وآثارها تقوم مصالح بنى آدم وسائر الحيوان.

وقال: ﴿ **وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا** ﴾، ولم يقل: «ونهارها» ولا «ضيائها» لأن «الضحى» يدل على النور والحرارة جميعًا، وبالأنوار والحرارة تقوم مصالح العباد.

ثم أقسم بالسماء والأرض، وبالنفس، ولم يذكر معها فعلاً، فذكر فاعلها، فقال: ﴿ **وَمَا بَنَاهَا** ﴾، ﴿ **وَمَا طَحَاهَا** ﴾، ﴿ **وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا** ﴾.

فلم يصلح أن يقسم بفعل النفس، لأنها تفعل البر والفجور وهو ـ سبحانه ـ لا يقسم إلا

بما هو معظم من مخلوقاته. لكن ذكر فى ضمير القسم أنه خالق أفعالها بقوله: ﴿ **وَمَا سَوَّاهَا. فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** ﴾ [الشمس: ٧ ، ٨]. فإذا كان قد بين أنه خالق فعل العبد الذى هو أظهر الأشياء فعلا واختيارًا وقدرة فلأن يكون خالق فعل الشمس، والقمر والليل، والنهار، بطريق الأولى والأحرى.

/ ٢٣٠/ ١٦ وأما السماء والأرض، فليس لهما فعل ظاهر يعظم فى النفوس حتى يقسم بها إلا ما يظهر من الشمس، والقمر، والليل، والنهار.

والسماء والأرض أعظم من الشمس والقمر والليل والنهار، والنفس أشرف الحيوان المخلوق، فكان القسم بصانع هذه الأمور العظيمة مناسبًا، وكان إقسامه بصانعها تنبيهًا على أنه صانع ما فيها من الشمس والقمر والليل والنهار.

فتضمن الكلام الإقسام بصانع هذه المخلوقات، وبأعيانها، وما فيها من الآثار والمنافع لبنى آدم.

وختم القَسَم بالنفس، التى هى آخر المخلوقات، فإن الله خلق آدم يوم الجمعة آخر المخلوقات، وبين أنه خالق جميع أفعالها، ودل على أنه خالق جميع أفعال ما سواها.

وهو ـ سبحانه ـ مع ما ذكر من عموم خلقه لجميع الموجودات على مراتبها حتى أفعال العبد المنقسمة إلى التقوى والفجور وبين انقسام الأفعال إلى الخير والشر، وانقسام الفاعلين إلى مفلح وخائب، سعيد وشقى. وهذا يتضمن الأمر والنهى، والوعد والوعيد. فكان فى ذلك رد على القدرية المجوسية الذين يخرجون أفعال العباد عن خلقه وإلهامه، وعلى القدرية المشركية، الذين يبطلون أمره ونهيه، ووعده ووعيده احتجاجًا بقضائه وقدره.

/ ٢٣١/ ١٦ وقد قيل فى قوله: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا . وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا** ﴾ [الشمس: ٩، ١٠]: إن الضمير عائد إلى «الله»، أى: «قد أفلح من زكاها الله، وقد خاب من دساها الله». وهذا مخالف للظاهر، بعيد عن نهج البيان الذى ألف عليه القرآن، إذ كان الأحسن: «قد أفلحت من زكاها الله، وقد خابت من دساها»، وهذا ضعيف.

وأيضًا، فقوله: ﴿ **فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** ﴾ ، بيان للقدر، فلا حاجة إلى ذكره مرة ثانية عقب ذلك فى مثل هذه السورة القصيرة.

ولهذا لم يذكر عن النبى ﷺ فى إثبات القدر إلا هذه الآية دون الثانية، كما فى صحيح مسلم عن أبى الأسود الدؤلى[1] قال: قال لى عمران بن حصين: أرأيت ما يعمل الناس

---

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلى الكنانى، واضع علم النحو، كان معدودًا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان من التابعين، رسم له على بن أبى طالب شيئًا من أصول النحو فكتب فيه =

اليوم ويكدحون فيه، أشيء قُضِيَ عليهم ومضى عليهم من قدر قد سبق، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم، وثبتت الحجة عليهم؟ فقلت: بل شيء قضى عليهم، ومضى عليهم. قال: فقال: أفلا يكون ذلك ظلمًا؟ قال: ففزعت من ذلك فزعًا شديدًا وقلت: كل شيء خلق الله وملك يده فلا يسأل عما يفعل وهم يسألون. فقال لي: يرحمك الله: إني لم أرد بما سألتك إلا لأحرز عقلك. فإن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه أشيء قضى عليهم ومضى فيهم من قدر / قد سبق، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: «لا، بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم» ، وتصديق ذلك في كتاب الله ـ عز وجل ـ: ﴿ **وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** ﴾ [1]. فبين النبي ﷺ أن تصديق ما أخبر به من القضاء قوله: ﴿ **فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** ﴾ . ١٦/ ٢٣٢

والذي في الحديث هو القدر السابق من علم الله وكتابه وكلامه، وهذا إنما تنكره غالية القدرية. وأما الذي في القرآن فهو خلق الله أفعال العباد وهذا أبلغ. فإن القدرية المجوسية تنكره.

فالذي في القرآن يدل على ما في الحديث وزيادة، ولهذا جعله النبي ﷺ مصدقًا له. وذلك من وجوه:

أحدها: أنه إذا علم أن الله هو الملهم للفجور والتقوى ـ ولم يكن في ذلك ظلم كما تقوله القدرية الإبليسية، ولا مخالفة للأمر والنهي والوعد والوعيد كما تقوله القدرية المشركية ـ فالإقرار بأن الله كتب ذلك وقدره قبل وجوده مما لا نزاع فيه عند الإنسان من جهة القدر. ولهذا قد أقر بالقدر السابق جمهور القدرية الذين ينكرون خلق الأفعال. ولم يثبت أحد من القدرية أن الله خالق أفعال العباد، وينكره من جهة القدر أن الله خالق ذلك.

/ **الوجه الثاني**: أنه إذا ثبت أن الله خالق فعل العبد، وأنه الملهم الفجور والتقوى، كان ذلك من جملة مصنوعاته، والشبهة التي عرضت للقدرية ـ التي سأل المزنيان للنبي ﷺ ـ إنما هي في أعمال العباد التي عليها الثواب والعقاب خاصة، ولم ينكروا من جهة القدر أن الله قدر ما يخلقه هو قبل وجوده. وإنما أنكر من أنكر منهم إذا اشتبه أمر أفعال العباد. ١٦/ ٢٣٣

وهؤلاء يقولون: إن الله يقدر الأمور قبل وجودها إلا أفعال العباد والسعادة والشقاوة فإن ذلك لا ينبغي أن يعلمه حتي يكون؛ لأن أمر الأمير بما يعلم أن المكلف لا يطيعه فيه، بل

= أبو الأسود، وأخذه عنه جماعة، سكن البصرة في خلافة عمر، وولي إمارتها في أيام علي، وكان قد شهد صفين، مات بالبصرة عام ٦٩هـ. [الإصابة ٢/ ٢٤٣، وتهذيب ابن عساكر ٧/ ١١٠].

(١) مسلم في القدر (٢٦٥٠/ ١٠).

يكون ضررًا عليه، مستقبح عندهم. وقد حكى طوائف من المصنفين فى أصول الفقه وغيرهم الخلاف فى ذلك عن المعتزلة. وقالوا: يجوز أن الله يأمر العبد بما يعلم أنه لا يفعله، خلافًا للمعتزلة؛ لأن فى جنس المعتزلة من يخالف فى ذلك وأكثرهم لا يخالف فى ذلك؛ وإنما يخالف فيه طائفة منهم.

فإذا كان القرآن قد أثبت أنه الملهم للنفس فجورها وتقواها كان ذلك من جملة مفعولاته. فلا تبقى شبهة القدرية أنه قدر ذلك قبل وجوده، كما لا شبهة عندهم فى تقديره لما يخلقه من الأعيان والصفات.

وأما من أنكر تقديره العلم من منكرة الصفات أو بعضها فأولئك / لهم مأخذ آخر، ليس ١٦/٢٣٤
مأخذهم أمر الصفات.

الوجه الثالث: أنه قد كان ألهم الفجور والتقوى، وهو خالق فعل العبد. فلابد أن يعلم ما خلقه قبل أن يخلقه، كما قال: ﴿ **أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ** ﴾ [الملك: ١٤]، لأن الفاعل المختار يريد ما يفعله، والإرادة مستلزمة لتصور المراد. وذلك هو العلم بالمراد المفعول.

وإذا كان خلقه للشىء مستلزمًا لعلمه به، فذلك أصل القدر السابق وما علمه الله ـ سبحانه ـ بقوله وبكتبه فلا نزاع فيه. وهذا بيِّن فى جميع الأشياء فى هذا وغيره.

فإنه ـ سبحانه ـ إذا ألهم الفجور والتقوى فالملهم إن لم يميز بين الفجور والتقوى، ويعلم أن هذا الفعل الذى يريد أن يفعله هذا فجور، والذى يريد أن يفعله هذا تقوى، لم يصح منه إلهام الفجور والتقوى.

فظهر بهذا حسن ما ذكره النبى ﷺ من تصديق الآية لما أخبر به النبى ﷺ من القدر السابق.

وقوله ـ سبحانه : ﴿ **فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** ﴾ [الشمس: ٨]، كما يدل على القدر يدل على الشرع. فإنه لو قال: «فألهمها أفعالها»، كما يقول الناس : / «خالق أفعال العباد»، لم ١٦/٢٣٥
يكن فى ذلك تمييز بين الخير والشر، والمحبوب والمكروه، والمأمور به والمنهى عنه، بل كان فيه حجة للمشركين ـ من المباحية والجبرية ـ الذين يدفعون الأمر والنهى، والحسن والقبح؛ فإنه خلق أفعال العباد. فلما قال: ﴿ **فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** ﴾ [الشمس: ٨]، كان الكلام تفريقًا بين الحسن المأمور به والقبيح المنهى عنه، وأن الأفعال منقسمة إلى حسن وسيئ، مع كونه ـ تعالى ـ خالق الصنفين.

وهذه طريقة القرآن ـ فى غير موضع ـ يذكر المؤمن والكافر وأفعالهما الحسنة والسيئة،

ووعده ووعيده، ويذكر أنه خالق الصنفين، كقوله: ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [فاطر: ٨]، ونحو ذلك.

وهذا الأصل ضلت فيه الجبرية والقدرية:

فإن القدرية المجوسية قالوا: إن الأفعال ننقسم إلى حسن وقبيح لصفات قائمة بها، والعبد هو المحدث لها بدون قدرة الله وبدون خلقه.

فقالت الجبرية: بل العبد مجبور على فعله، والجبرَ حق يوجب وجود أفعاله عند وجود الأسباب التى يخلقها الله، واستناع وجودها عند عدم شيء من الأسباب. وإذا كان مجبوراً يمتنع أن يكون الفعل حسنًا أو قبيحًا لمعنى يقوم به.

١٦/ ٢٣٦ / وهذه طريقة أبى عبد الله الرازى ونحوه من الجبرية النافين لانقسام الفعل فى نفسه إلى حسن وقبيح. والأولى طريقة أبى الحسين البَصْرى ونحوه من القدرية القائلين بأن فعل العبد لم يحدثه إلا هو، والعلم بذلك ضرورى أو نظرى، وأن الفعل ينقسم فى نفسه إلى حسن وقبيح، والعلم بذلك ضرورى.

وأبو الحسين هو إمام المتأخرين من المعتزلة، وله من العقل والفضل ما ليس لأكثر نظرائه، لكن هو قليل المعرفة بالسنن، ومعانى القرآن، وطريقة السلف.

وهو وأبو عبد الله الرازى فى هذا الباب فى طرفى نقيض، ومع كل منهما من الحق ما ليس مع الآخر. فأبو الحسين يدعى أن العلم بأن العبد يحدث فعله ضرورى، والرازى يدعى أن العلم بأن افتقار الفعل المحْدَث الممكن إلى مرجح يجب وجوده عنده ويمتنع عند عدمه ضرورى كذلك ، بل كلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضرورى.

ثم يعتقد كل فريق أن هذا العلم الضرورى يبطل ما ادعاه الآخر من الضرورة، وليس الأمر كذلك. بل كلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضرورى ومصيب فى ذلك، وإنما وقع غلطه فى إنكاره ما مع الآخر من الحق، فإنه لا منافاة بين كون العبد مُحْدِثًا لفعله ، وكون ١٦/ ٢٣٧ / هذا الإحْدَاث ممكن الوجود ـ بمشيئة الله تعالى.

ولهذا كان مذهب أهل السنة المحضة أن العبد فاعل لفعله حقيقة، كما ادعاه أبو الحسين من الضرورة، لا يقولون: ليس بفاعل حقيقة، أو ليس بفاعل، كما يقوله المائلون إلى الجبر مثل طائفة أبى عبد الله الرازى. يقولون مع ذلك: إن الله هو الخالق لهذا الفاعل ولفعله، وهو الذى جعله فاعلاً حقيقة، وهو خالق أفعال العباد، كما يقوله أهل الإثبات من الأشعرية ـ طائفة الرازى وغيرهم ـ لا كما يقوله القدرية ـ مثل أبى الحسين وطائفته ـ إن الله لم يخلق أفعال العباد.

ولهذا نص الأئمة ـ كالإمام أحمد، ومن قبله من الأئمة كالأوزاعى وغيره ـ على إنكار إطلاق القول بالجبر نفيًا وإثباتًا، فلا يقال: «إن الله جبر العباد»، ولا يقال: «لم يجبرهم». فإنَّ لفظ «الجبر» فيه اشتراك وإجمال. فإذا قيل: «جبرهم»، أشعر بأن الله يجبرهم على فعل الخير والشر بغير اختيارهم، وإذا قيل: «لم يجبرهم»، أشعر بأنهم يفعلون ما يشاؤون بغير اختياره، وكلاهما خطأ. وقد بسطنا القول فى هذا فى غيرهذا الموضع.

والمقصود ـ هنا ـ أن هذين الفريقين اعتقدوا تنافى القدر والشرع، كما اعتقد ذلك المجوس والمشركون، فقالوا: إذا كان خالقًا للفعل امتنع / أن يكون الفعل فى نفسه حسنًا ١٦/٢٣٨ له ثواب، أو قبيحًا عليه عقاب. ثم قالت القدرية: لكن الفعل منقسم، فليس خالقًا للفعل. وقالت الجبرية: لكنه خالق، فليس الفعل منقسمًا.

ولكن الجبرية المقرُّون بالرسل يُقِرُّون بالانقسام من جهة أمر الشارع ونهيه فقط، ويقولون: له أن يأمر بما شاء لا لمعنى فيه، وينهى عما يشاء لا لأَجْل معنى فيه، ويقولون فى خلقه وفى أمره جميعًا: يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

وأما من غلب عليه رأى أو هوى، فإنه ينحل عن ربقة الشارع إذا عاين الجبر، ويقولون ما يقوله المشركون: ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ومن أقر بالشرع، والأمر والنهى، والحسن والقبح، دون القدر وخلق الأفعال ـ كما عليه المعتزلة ـ فهو من القدرية المجوسية الذين شابهوا المجوس. وللمعتزلة من مشابهة المجوس واليهود نصيب وافر.

ومن أقر بالقضاء والقدر، وخلق الأفعال وعموم الربوبية، وأنكر المعروف والمنكر، والهدى والضلال، والحسنات والسيئات، ففيه شبه من المشركين والصابئة.

/ وكان الجهم بن صفوان ـ ومن اتبعه كذلك ـ لما ناظر أهل الهند، كما كان المعتزلة – ١٦/٢٣٩ كذلك ـ لما ناظروا المجوس ـ الفرس ـ والمجوس أرجح من المشركين.

فإن من أنكر الأمر والنهى، أو لم يقر بذلك،فهو مشرك صريح كافر- أكفر من اليهود والنصارى والمجوس- كما يوجد ذلك فى كثير من المتكلمة والمتصوفة ـ أهل الإباحة ونحوهم.

ولهذا لم يظهر هؤلاء ونحوهم فى عصر الصحابة والتابعين لقرب عهدهم بالنبوة، وإنما ظهر أولئك القدرية المجوسية؛ لأن مذهبهم فيه تعظيم للأمر والنهى والثواب والعقاب. فهم أقرب إلى الكتاب والسنة والرسول والدين من هؤلاء المعطلة للأمر والنهى فإن هؤلاء من

شر الخلق.

وأما القدرية الإبْليسية، فهم الذين يقرون بوجود الأمر والنهى من الله، ويقرون ـ مع ذلك ـ بوجود القضاء والقدر منه، لكن يقولون: هذا فيه جهل وظلم. فإنه بتناقضه يكون جهلا وسفهًا، وبما فيه من عقوبة العبد بما خلق فيه يكون ظلمًا.

١٦/٢٤٠ وهذا حال إبليس، فإنه قال: ﴿ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ / وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩]، فأقر بأن الله أغواه، ثم جعل ذلك عنده داعيًا يقتضى أن يغوى هو ذرية آدم.

وإبليس هو أول من عادى الله، وطغى فى خَلْقه وأمره، وعارض النص بالقياس. ولهذا يقول بعض السلف: أول من قاس إبليس. فإن الله أمره بالسجود لآدم، فاعترض على هذا الأمر بأنى خير منه، وامتنع من السجود. فهو أول من عادى الله، وهو الجاهل الظالم؛ الجاهل بما فى أمر الله من الحكمة، الظالم باستكباره الذى جمع فيه بين بطر الحق وغمط الناس.

ثم قوله لربه: «فبما أغويتنى لأفعلن»، جعل فعل الله ـ الذى هو إغواؤه له ـ حجة له، وداعيًا إلى أن يغوى ابن آدم. وهذا طَعْنٌ منه فى فعل الله وأمره، وزَعْم منه أنه قبيح، فأنا أفعل القبيح ـ أيضًا. فقاس نفسه على ربه، ومَثَّلَ نفسه بربه.

ولهذا كان مضاهيًا للربوبية، كما ثبت فى صحيح مسلم عن جابر، عن النبى ﷺ: «إن إبليس ينصب عرشه على البحر، ثم يبعث سراياه، فأعظمهم فتنة أقربهم إليه منزلة. فيجىء الرجل فيقول: مازلت به حتى فعل كذا. ثم يجىء الآخر فيقول: مازلت به حتى فرقت بينه وبين زوجته، فيلتزمه ويدنيه منه، ويقول: أنت أنت»[1].

١٦/٢٤١ / والقدرية قصدوا تنزيه الله عن السفه، وأحسنوا فى هذا القصد. فإنه ـ سبحانه ـ مُقَدَّسٌ عما يقول الظالمون ـ من إبليس وجنوده ـ علوًا كبيرًا، حَكَمٌ، عَدْلٌ. لكن ضاق ذرعهم، وحصل عندهم نوع جهل اعتقدوا معه أن هذا التنزيه لا يتم إلا بأن يسلبوه قدرته على أفعال العباد، وخلقه لها، وشمول إرادته لكل شىء. فناظروا إبليس وحزبه فى شىء، واستحوذ عليهم إبليس من ناحية أخرى.

وهذا من أعظم آفات الجدال فى الدين بغير علم أو بغير الحق وهو الكلام الذى ذمه السلف، فإن صاحبه يرد باطلاً بباطل وبدعة ببدعة.

---

(١) مسلم فى صفات المنافقين (٢٨١٣ / ٦٧).

فجاء طوائف ممن ناظرهم من أهل الإثبات؛ ليقرروا أن الله خالق كل شيء، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه على كل شيء قدير، فضاق ذرعهم وعلمهم، واعتقدوا أن هذا لا يتم إن لم ننكر محبة الله ورضاه، وما خص به بعض الأفعال دون بعض من الصفات الحسنة والسيئة وننكر حكمته ورحمته، فيجوز عليه كل فعل، لا ينزه عن ظلم ولا غيره من الأفعال.

وزاد قوم فى ذلك، حتى عطلوا الأمر والنهى، والوعد والوعيد ـ رأسًا ـ ومال هؤلاء إلى الإرجاء، كما مال الأولون إلى الوعيد. فقالت الوعيدية: / كل فاسق خالد فى النار لا ٢٤٢/ ١٦
يخرج منها أبدًا، وقالت الخوارج: هو كافر. وغالية المرجئة أنكرت عقاب أحد من أهل القبلة. ومن صرح بالكفر أنكر الوعيد فى الآخرة ـ رأسًا ـ كما يفعله طوائف من الاتحادية، والمتفلسفة، والقرامطة، والباطنية. وكان هؤلاء الجبرية المرجئة أكفر بالأمر والنهى، والوعد والوعيد، من المعتزلة الوعيدية القدرية.

وأما مقتصدة المرجئة الجبرية، الذين يقرون بالأمر والنهى، والوعد والوعيد، وأن من أهل القبلة من يدخل النار، فهؤلاء أقرب الناس إلى أهل السنة.

وقد روى الترمذى عن النبى ﷺ أنه قال: «لُعِنَتْ القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبيًا أنا آخرهم»[1].

لكن المعتزلة من القدرية، أصلح من الجبرية والمرجئة ونحوهم فى الشريعة ـ علمها وعملها. فكلامهم فى أصول الفقه وفى اتباع الأمر والنهى، خير من كلام المرجئة من الأشعرية وغيرهم. فإن كلام هؤلاء فى أصول الفقه قاصر جدًا، وكذلك هم مقصرون فى تعظيم الطاعات والمعاصى. ولكن هم فى أصول الدين أصلح من أولئك، فإنهم يؤمنون من صفات الله وقدرته وخلقه بما لا يؤمن به أولئك. وهذا الصنف أعلى.

/ فلهذا كانت المرجئة فى الجملة خيرًا من القدرية، حتى إن الإرجاء دخل فيه الفقهاء ٢٤٣/ ١٦
من أهل الكوفة وغيرهم، بخلاف الاعتزال. فإنه ليس فيه أحد من فقهاء السلف وأئمتهم.

---

(١) الطبرانى ٢٠/ ١١٧ (٢٣٢)، وقال الهيثمى فى المجمع ٧/ ٢٠٧: «رواه الطبرانى، وفيه بقية بن الوليد وهو لين، ويزيد بن حصين لم أعرفه».

فَصْـــل

فإذا كان الضلال فى القدر حصل ـ تارة ـ بالتكذيب بالقدر والخلق، وتارة بالتكذيب بالشرع والوعيد، وتارة بتظليم الرب، كان فى هذه السورة ردًا على هذه الطوائف كلها.

فقوله تعالى: ﴿**فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**﴾ [الشمس: ٨]، إثبات للقدر بقوله: ﴿**أَلْهَمَهَا**﴾، وإثبات لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه ليعلم أنها هى الفاجرة والمتقية، وإثبات للتفريق بين الحسن والقبيح، والأمر والنهى، بقوله: ﴿ **فُجُورَهَا وتَقْوَاهَا** ﴾.

وقوله ـ بعد ذلك : ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا . وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا** ﴾ [الشمس: ٩، ١٠]، إثبات لفعل العبد، والوعد والوعيد بِفَلَاحِ مَنْ زَكَّى نفسه وخيبة من دساها. وهذا صريح فى الرد على القدرية والمجوسية، وعلى الجبرية للشرع أو لفعل العبد، وهم المكذبون بالحق.

/ وأما المظلمون للخالق فإنه قد دل على عدله بقوله: ﴿ **وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا** ﴾ [الشمس: ٧]، والتسوية: التعديل. فبين أنه عادل فى تسوية النفس التى ألهمها فجورها وتقواها. ١٦/ ٢٤٤

وذكر ـ بعد ذلك ـ عقوبة من كذب رسله وطغى، وأنه لا يخاف عاقبة انتقامه ممن خالف رسله ، ليبين أن من كذب بهذا أو بهذا،فإن الله ينتقم منه ولا يخاف عاقبة انتقامه، كما انتقم من إبليس وجنوده،وأن تظلمه من ربه وتسفيهه له إنما يهلك به نفسه ولن يضر الله شيئًا.

«فإن العباد لن يبلغوا ضر الله فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه، ولو أن أولهم وآخرهم، وإنسهم وجنهم، كانوا على أتقى قلب رجل منهم، ما زاد ذلك فى ملكه شيئًا، ولو أن أولهم وآخرهم، وإنسهم وجنهم، كانوا على أفجر قلب رجل منهم، ما نقص ذلك من ملكه شيئًا»[(١)].

ولهذا لما سأل عمران بن حصين أبا الأسود الدؤلى عن ذلك لَيَحْزُرُ[(٢)] عقله: «هل يكون ذلك ظلمًا؟»، فذكر أن ذلك ليس منه ظلمًا، وخاف من قوله: ﴿ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا** ﴾ [الإسراء: ٤٣]، وذكر حديث النبى ﷺ، واستشهاده بهذه الآية[(٣)].

---

(١) مسلم فى البر والصلة (٢٥٧٧ / ٥٥) .

(٢) لَيَحْزُرُ . انظر : لسان العرب ، مادة « حرز » .

(٣) سبق تخريجه ص ١٣٨ .

وقد تبين أن القدرية الخائضين بالباطل، إما أن يكونوا مُكَذِّبين لما / أخبر به الرب من خلقه أو أمره، وإما أن يكونوا مظلمين له فى حكمه. وهو ـ سبحانه ـ الصادق العدل، كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥]. فإن الكلام إما إنشاء وإما إخبار. فالإخبار صدق، لا كذب، والإنشاء ـ أمر التكوين وأمر التشريع ـ عدل، لا ظلم. والقدرية المجوسية كذبوا بما أخبر به عن خلقه وشرعه من أمر الدين، والإبليسية جعلوه ظالمًا فى مجموعهما، أو فى كل منهما. ٢٤٥/ ١٦

وقد ظهر ـ بذلك ـ أن المفترقين المختلفين من الأمة إنما ذلك بتركهم بعض الحق الذى بعث الله به نبيه وأخذهم باطلاً يخالفه، واشتراكهم فى باطل يخالف ما جاء به الرسول. وهو من جنس مخالفة الكفار للمؤمنين كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ ما اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فإذا اشتركوا فى باطل خالفوا به المؤمنين المتبعين للرسل نسوا حظًا مما ذكروا به فألقى بينهم العداوة والبغضاء، واختلفوا فيما بينهم فى حق آخر جاء به الرسول، فآمن هؤلاء ببعضه وكفروا ببعضه، والآخرون يؤمنون بما كفر به هؤلاء ويكفرون بما يؤمن به هؤلاء.

وهنا كلا الطائفتين المختلفتين المفترقتين مذمومة. وهذا شأن عامة / الافتراق والاختلاف فى هذه الأمة وغيرها. وهذا من ذلك. فإنهم اشتركوا فى أن كون الرب خالقًا لفعل العبد ينافى كون فعله منقسمًا إلى حسن وقبيح. وهذه المقدمة اشتركوا فيها ـ جدلا ـ من غير أن تكون حقًا فى نفسها أو عليها حجة مستقيمة. ٢٤٦/ ١٦

وهى إحدى المقدمتين التى يعتمدها الرازى فى مسألة التحسين والتقبيح. فإنه اعتقد فى «محصوله» وغيره على أن العبد مجبور على فعله، والمجبور لا يكون فعله قبيحًا، فلا يكون شىء من أفعال العباد قبيحًا.

وهذه الحجة بنفى ذلك أصلها حجة المشركين المكذبين للرسل، الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فإنهم نفوا قبح الشرك وتحريم ما لم يحرمه الله من الطيبات بإثبات القدر.

لكن هؤلاء الذين يحتجون بالجبر على نفى الأحكام، إذا أقروا بالشرع لم يكونوا مثل المشركين من كل وجه. ولهذا لم يكن المتكلمون المقرون بالشريعة كالمشركين، وإن كان فيهم جزء من باطل المشركين.

١٦/ ٢٤٧ لكن يوجد فى المتكلمين والمتصوفة طوائف يغلب عليهم الجبر حتى / يكفروا ـ حينئذ ـ بالأمر والنهى والوعد والوعيد والثواب والعقاب، إما قولا، وإما حالا وعملا. وأكثر ما يقع ذلك فى الأفعال التى توافق أهواءهم، يطلبون بذلك إسقاط اللوم والعقاب عنهم، ولا يزيدهم ذلك إلا ذمًا وعقابًا كالمستجير من الرمضاء بالنار.

فإن هذا القول لا يطرد العمل به لأحد، إذ لا غنى لبنى آدم ـ بعضهم من بعض ـ من إرادة شىء والأمر به، وبغض شىء والنهى عنه. فمن طلب أن يسوى بين المحبوب والمكروه، والمرضى والمسخوط، والعدل والظلم، والعلم والجهل، والضلال والهدى، والرشد والغى، فإنه لا يستمر على ذلك أبدًا. بل إذا حصل له ما يكرهه ويؤذيه فر إلى دفع ذلك، وعقوبة فاعله بما قدر عليه حتى يعتدى فى ذلك.

فهم من أظلم الخلق فى تفريقهم بين القبيح من الظلم والفواحش منهم ومن غيرهم، وممن يهوونه ومن لا يهوونه، واحتجاجهم بالقدر لأنفسهم دون خصومهم.

وتجد أحدهم عند فعل ما يحمد عليه يغلب على قلبه حال أهل القدر، فيجعل نفسه هو
١٦/ ٢٤٨ المحدث لذلك دون الله، وينسى نعمة الله عليه / فى إلهامه إياه تقواه. وهذا من أظلم الخلق، كما قال أبو الفرج ابن الجوزى: أنت عند الطاعة قدرى، وعند المعصية جبرى، أى مذهب وافق هواك تمذهبت به.

وأهل العدل ضد ذلك. إذا فعلوا حسنة شكروا الله عليها؛ لعلمهم بأن الله هو الذى حبب إليهم الإيمان وزينه فى قلوبهم، وأنه هو الذى كره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، ﴿ وَالَّذِينَ[1] إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

فاتبعوا أباهم حيث أذنب: ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ٣٧]، وقال: ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٣].

ويقول أحدهم: «أبوء لك بنعمتك علىَّ وأبوء بذنبى»، كما قال النبى ﷺ: «سيد الاستغفار أن يقول: العبد اللهم، أنت ربى، لا إله إلا أنت. خلقتنى وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت. أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبى. فاغفر لى، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»[2]. وكان فى الحديث الصحيح ـ أيضًا :

---

(١) فى المطبوعة: «وإذا فعلوا»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) البخارى فى الدعوات (٦٣٠٦) والترمذى فى الدعوات (٣٣٩٣) .

«إن الله تعالى يقول: يا عبادى، إنما هى أعمالكم ترد / عليكم، فمن وجد خيرًا فليحمد ٢٤٩/ ١٦
الله، ومن وجد شرًا فلا يلومن إلا نفسه»[1]. ويقولون بموجب قوله تعالى: ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩].

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ:

ذكر ـ سبحانه ـ فى هذه السورة ثمود دون غيرهم من الأمم المكذبة فقال شيخ الإسلام أبو العباس تقى الدين ابن تيمية:

هذا ـ والله أعلم ـ من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى. فإنه لم يكن فى الأمم المكذبة أخف ذنبًا وعذابًا منهم، إذ لم يذكر عنهم من الذنوب ما ذكر عن عاد، ومدين، وقوم لوط، وغيرهم.

ولهذا لما ذكرهم وعادًا قال: ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ [فصلت: ١٥]، ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧].

وكذلك إذا ذكرهم مع الأمم المكذبة لم يذكر عنهم ما يذكر عن أولئك من التجبر والتكبر والأعمال السيئة، كاللواط، وبخس المكيال والميزان، والفساد فى الأرض، كما فى سورة هود، والشعراء وغيرهما. فكان فى قوم لوط ـ مع الشرك ـ إتيان الفواحش التى / لم ٢٥٠/ ١٦
يسبقوا إليها؛ وفى عاد ـ مع الشرك ـ التجبر، والتكبر، والتوسع فى الدنيا، وشدة البطش، وقولهم: ﴿ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ﴾، وفى أصحاب مدين ـ مع الشرك ـ الظلم فى الأموال. وفى قوم فرعون الفساد فى الأرض، والعلو.

وكان عذاب كل أمة بحسب ذنوبهم وجرائمهم. فعذب قوم عاد بالريح الشديدة العاتية التى لا يقوم لها شىء، وعذب قوم لوط بأنواع من العذاب لم يعذب بها أمة غيرهم. فجمع لهم بين الهلاك، والرجم بالحجارة من السماء، وطمس الأبصار، وقلب ديارهم عليهم بأن جعل عاليها سافلها، والخسف بهم إلى أسفل سافلين. وعذب قوم شعيب بالنار التى أحرقتهم، وأحرقت تلك الأموال التى اكتسبوها بالظلم والعدوان.

وأما ثمود فأهلكهم بالصيحة، فماتوا فى الحال. فإذا كان هذا عذابه لهؤلاء وذنبهم ـ مع الشرك ـ عقر الناقة التى جعلها الله آية لهم، فمن انتهك محارم الله، واستخف بأوامره ونواهيه، وعقر عباده وسفك دماءهم، كان أشد عذابًا.

---

(١) مسلم فى البر والصلة والآداب (٢٥٧٧ / ٥٥).

ومن اعتبر أحوال العالم قديمًا وحديثًا، وما يعاقب به من يسعى فى الأرض بالفساد، وسفك الدماء بغير حق، وأقام الفتن، واستهان بحرمات الله، علم أن النجاة فى الدنيا والآخرة للذين آمنوا وكانوا يتقون.

obeikandl.com